بلال ضاهر

العسكر يحكمون إسرائيل!

(*) الكتاب: جيش لديه دولة؟ نظرة متجددة إلى العلاقة بين المجالين الأمني والمدني في إسرائيل
(*) تحرير: غابريئيل شيفر وأورن باراك وعميرام أورن
(*) إصدار: دار النشر كرمل، ٢٠٠٨
(*) عدد الصفحات: ٣٠٢ صفحة

يؤكد كتاب "جيش لديه دولة؟ نظرة متجددة إلى العلاقة بين المجالين الأمني والمدني في إسرائيل"، الصادر مؤخرا، على سيطرة المؤسسة الأمنية على الغالبية الساحقة من نواحي الحياة في إسرائيل.

ويشمل الكتاب أحد عشر فصلا، هي عبارة عن مقالات أعدتها مجموعة كبيرة من المتخصصين الإسرائيليين، وتناولوا من خلالها أربعة مواضيع مركزية: وضع السياسات على المستويين العام والمحلي؛ أنماط عمل المؤسستين الاقتصادية والاجتماعية؛ بلورة الخطاب العام والثقافة والتعليم؛ استخدام الأراضي وبلورة الحيز الإقليمي.

وقد أشرف على إعداد الكتاب كل من أستاذي العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، غابريئيل شيفر وأورن باراك، والخبير الجغرافي والباحث في معهد "فان لير" في القدس، عميرام أورن.

ويتناول باراك وشيفر في مقالتهما ما يسمى بـ "الشبكة الأمنية"، والعلاقات بين أفرادها، سواء الذين ما زالوا في الخدمة العسكرية والأمنية أو المتقاعدين، ومدى تأثير "الشبكة الأمنية" على المجالين الأمني والمدني في إسرائيل. كذلك فإن ثمة شخصيات سياسية في هذه الشبكة. وبحسب الباحثين توجد في إسرائيل "شبكة أمنية" غير رسمية، لكن على الرغم من ذلك فإنها تملك قوة ونفوذا

كذلك فإن اقتصاد السوق ينعكس على سلوك الجيوش في عدة مجالات. وأول هذه المجالات هو تراجع شرعية التجنيد الإلزامي. وقد أدى ذلك في عدد من الجيوش الغربية إلى استبدال نموذج التجنيد الإلزامي بنموذج جيش الأجيرين، أي ما يشبه المرتزقة. ثانيا، إن الدولة لم تعد بحاجة إلى التوسع الإقليمي من أجل تجنيد الأموال وإقامة نظام بيروقراطي كما هي الحال في الماضي، إضافة إلى أن الحروب لم تعد تشكل نظاما يساعد الدولة على تثبيت سيطرتها الداخلية. ولذلك فإن الدولة الغربية باتت تقلص حجم جيوشها بصورة تدريجية وأخذت تعتمد على خدمات مخصخصة.

هائلين، وتضطلع بدور حاسم في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأضافا أنها "تشكل عاملا بالغ الأهمية، وتمارس تأثيرا بصورة ملموسة للغاية على قضايا أساسية وثانوية في هذه المجالات منذ قيام الدولة، وخصوصا بعد حرب العام ١٩٦٧".

وعدد باراك وشيفر مميزات أعضاء "الشبكة الأمنية"، وكتبا أن "الواحد منهم مرتبط بالآخر بعلاقات غير رسمية وغير هرمية. ولديهم أفكار وقيم متشابهة فيما يتعلق بالأمن القومي لإسرائيل وسبل تطويره. ولديهم مصالح شخصية وجماعية متشابهة أو (حتى) متطابقة. والأمر الأساس هو أنهم قادرون على التكتل ليشكلوا يدا واحدة والتأثير على تحديد التوجهات السياسية في مستويات مختلفة وفي نواحي الحياة العامة في إسرائيل".

ورأى الباحثان أن "نشوء الشبكة الأمنية في إسرائيل لا ينبع فقط من الطبيعة 'العسكرية' للحركة الصهيونية، وإنما ينبع بشكل خاص من البنية القوية غير الرسمية التي وضعها الآباء المؤسسون لإسرائيل وخلفاؤهم، والذين سعوا إلى استخدام القطاع الأمني، وخصوصا العسكري، للتقدم في عملية بناء الدولة. كما أن إبقاء الحدود بين المجالين الأمني والمدني في الدولة الفتية غير واضحة كان متعمدا، وأتاح لرجال الأمن، في نهاية المطاف، التغلغل في المجال المدني لإنشاء تحالفات وشبكات (من العلاقات) مع لاعبين ذوي تأثير كبير للغاية. ومن أجل ضمان المصالح الجماعية للهيئات التي كانوا أعضاء فيها، وضمان مصالحهم الشخصية والجماعية أيضا، شرع رجال الأمن وشركاؤهم المدنيون في التعتيم على الزعماء المدنيين، ولكونهم كيانا جماعيا غير رسمي، أصبحوا إحدى المجموعات الأكثر تأثيرا في إسرائيل".

وأضافا "برأينا أن الوجود التاريخي المتواصل للشبكة الأمنية في إسرائيل، وخصوصا منذ العام ١٩٦٧، هو الذي منع نشوء مجال أمني وآخر عسكري بالإمكان تمييزهما عن بعضهما عن بعض، كما منع سيطرة مدنية ناجعة على القطاع الأمني. بل إن هذا الأمر أسهم في التطور المشوش للدولة والمجتمع في إسرائيل، وشجع على نشوء وجهات نظر وطرق عمل عسكرية... وهذا الأمر مس بشكل كبير بالطبيعة الديمقراطية للدولة".

وفي مقال آخر يتناول المحاضر في قسم الإدارة والسياسة العامة في كلية "سابير" الأكاديمية وعضو إدارة جمعية "بمكوم - مخططون من أجل حقوق الإنسان"، إيرز تسفاديا، الأيديولوجيات التي تقف وراء تشويش الحدود بين المجالين المدني والأمني في إسرائيل. ويركز الباحث على تحليل مساهمة الجيش وأجهزة الأمن الأخرى في النشاط الرامي إلى "تهويد الأرض" و"نزع الشرعية العربية" عنها منذ فترة الييشوف وحتى يومنا هذا، واعتبار هذه العملية أنها مهمة للأمن القومي الإسرائيلي. ورأى أن "الحديث هنا لا يدور عن الأمن بمعناه الضيق، أي بهدف الدفاع عن السكان من الناحية الجسدية، وإنما هذه عملية ثقافية ورمزية غايتها ضمان سلامة الشعب اليهودي وبقائه في المستقبل بواسطة تعزيز ارتباطه بالوطن. وفي مركز هذه العلاقة، التي يتميّز بها كل مشروع لبناء أمة ودولة، خصوصا في مجتمعات المهاجرين والمستوطنين، هناك المنطق العرقي - القومي الداعي إلى السيطرة الحصرية على الأرض، (وهذا المنطق) هو المسؤول عن تشويش الحدود بين المجالين المدني والأمني في إسرائيل".

كذلك يتناول المحاضر في قسم الإعلام في جامعة تل أبيب، يورام بيري، موضوع الإعلام والأمن. ويرى أنه طرأت تغيرات متسارعة في المناخ الإعلامي في إسرائيل منذ مطلع سنوات التسعين، وأنه في هذا الفترة بدأت تجري تحولات في تعامل الإعلام مع الجيش والشؤون الأمنية، وقد أصبح الإعلام نقديا أكثر مقارنة مع الفترة التي سبقت ذلك. لكن بيري يشير إلى وجود جدل حول أهمية هذا التغيير، وما إذا كان الإعلام تبنى أفكارا مبدئية تفرض عليه أن يكون ممثل المواطنين والمجتمع أمام الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك الجيش، أم أن هذا هو تغيير خارجي وحسب، وما زال الإعلام يواصل، من الناحية الجوهرية، خدمة الدولة أمام الجمهور.

وأضاف تسفاديا أن "الأصوات التي تتعالى في السنوات الأخيرة ضد الجيش لا تشكل محاولة لتخليص المدني من الأمني، وإنما هي محاولات للاحتجاج على المنطق العرقي – القومي. وعمليا فإن هذه الأصوات تسعى إلى تقويض فكرة الحدود المفتوحة التي تمت بلورتها في السنوات التي سبقت قيام الدولة وتهدف إلى السيطرة على الأراضي واستيطان اليهود فيها، وذلك في موازاة قمع السكان الفلسطينيين – في إسرائيل والمناطق (المحتلة)". ويرى الباحث أن الحركة الصهيونية، من هذه الناحية، هي حركة كولونيالية لأنها، مثل بقية الحركات الكولونيالية، أقامت مدنا للمهاجرين إلى جانب تجمعات السكان الأصلانيين.

وفي مقال ثالث اعتبر المحاضر في قسم العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والإعلام في الجامعة المفتوحة، يَاغيل ليفي، أن القوة الأساسية التي دفعت القيادة السياسية في إسرائيل إلى بلورة نموذج فك الارتباط، وهي الخطة التي تم من خلالها إخلاء المستوطنات في قطاع غزة وانسحاب الجيش الإسرائيلي منه، كان "التراجع في شرعية استخدام القوة العسكرية. وقد تزايد هذا التراجع كلما تواصلت انتفاضة الأقصى وارتفعت تكاليفها بشكل أدى إلى تعاظم حجم الصدام بين الجيش واقتصاد السوق".

وأشار ليفي إلى أن الجيوش في الدول الغربية تمر في عملية تأقلم مع السوق. وهذا ينطبق على إسرائيل أيضا. فالدولة تزود مواطنيها "بالمنتوج" الأمني، لكن ليس مجانا. ويسدد المواطنون الثمن بدفع الضرائب والخدمة العسكرية. لكن المواطنين يجرون مفاوضات مع السلطة بطرق شتى من أجل تحديد الثمن الذي يدفعونه مقابل "المنتوج" الأمني. وينتج عن ذلك أن المواطنين يطالبون الدولة بتحديد سقف للجيش في كل ما يتعلق بالعمليات التي ينفذها والمراقبة السياسية للجيش، التي تصل في بعض الأحيان إلى حد المطالبة بخصخصة نواح في المؤسسة العسكرية – الأمنية، ووضع بدائل سياسية للعمليات العسكرية. ويقول ليفي إن هذه العملية تؤدي إلى تزايد حاجة الجيوش بشكل كبير إلى التأقلم مع اقتصاد السوق.

كذلك فإن اقتصاد السوق ينعكس على سلوك الجيوش في عدة مجالات. وأول هذه المجالات هو تراجع شرعية التجنيد الإلزامي. وقد أدى ذلك في عدد من الجيوش الغربية إلى استبدال نموذج التجنيد الإلزامي بنموذج جيش الأجيرين، أي ما يشبه المرتزقة. ثانيا، إن الدولة لم تعد بحاجة إلى التوسع الإقليمي من أجل تجنيد الأموال وإقامة نظام بيروقراطي كما هي الحال في الماضي، إضافة إلى أن الحروب لم تعد تشكل نظاما يساعد الدولة على تثبيت سيطرتها الداخلية. ولذلك فإن الدولة الغربية باتت تقلص حجم جيوشها بصورة تدريجية وأخذت تعتمد على خدمات مخصخصة. ثالثا، لم تعد الجيوش تشكل نموذجا لبلورة التنظيمات العصرية. رابعا، الإخفاقات العسكرية جراء تغير طبيعة القتال على أثر دخول الميليشيات المسلحة إلى حلبات القتال. ويرى ياغيل أن هذه التطورات في الدول الغربية سارية المفعول على الجيش الإسرائيلي وعلى توجهات القيادة السياسية.

ولفت الباحث في معهد هاري ترومان في الجامعة العبرية، نادير تسور، في مقاله، إلى استخدام المصطلحات العسكرية في الخطاب الإسرائيلي العام. ويقول إن السياسيين الإسرائيليين الذين يمثلون تيارات سياسية متنوعة يكثرون من إدخال مصطلحات أمنية وعسكرية

" حتى في المواضيع التي لا تستوجب ذلك " . كذلك فإنه " يبرز في إسرائيل الميل إلى تعظيم 'كلمات الكود' بوسائل لغوية، بحيث ترتبط في أذهان الجمهور مع الأمن القومي والجماعي والشخصي، كذلك يدمجون، لأسباب سياسية مختلفة، التحذيرات والإنذارات والمخاطر المحدقة التي تستوجب ردا مناسبا " . ويلفت الباحث إلى أن الإعلام الإسرائيلي، ومن خلال المنافسة على كسب أكبر جمهور من القراء أو المشاهدين أو المستمعين، يستغل الناحية الأمنية هو الآخر، " كون الأمن مجالا مركبا ويمزج بين انعدام اليقين إلى حد الذعر الوجودي والرغبات السياسية المختلفة التي ليس بالإمكان توفيرها دائما " . ويقتبس تسور في مطلع مقاله من مقال كان قد نشره في صحيفة هآرتس عالم الاجتماع الإسرائيلي المعروف، البروفسور باروخ كيمرلينغ . ويصف كيمرلينغ السياسيين والإعلام الإسرائيلي بـ " جوقات التخويف " . وكتب في مقاله، المنشور في نهاية العام ٢٠٠٦، أنه " في كل مرة تظهر فيها من جديد بداية تهدئة ما في دائرة سفك الدماء بيننا وبين الفلسطينيين، وقد تقود في المدى البعيد إلى اتفاق سياسي، تبدأ 'جوقات التخويف' بإسماع صوتها والتلويح بما يسمى بـ 'الخطر الوجودي' على إسرائيل " .

كذلك يتناول المحاضر في قسم الإعلام في جامعة تل أبيب، يورام بيري، موضوع الإعلام والأمن . ويرى أنه طرأت تغيرات متسارعة في المناخ الإعلامي في إسرائيل منذ مطلع سنوات التسعين، وأنه في هذا الفترة بدأت تجري تحولات في تعامل الإعلام مع الجيش والشؤون الأمنية، وقد أصبح الإعلام نقديا أكثر مقارنة مع الفترة التي سبقت ذلك . لكن بيري يشير إلى وجود جدل حول أهمية هذا التغيير، وما إذا كان الإعلام تبنى أفكارا مبدئية تفرض عليه أن يكون ممثل المواطنين والمجتمع أمام الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك الجيش، أم أن هذا هو تغيير خارجي وحسب، وما زال الإعلام يواصل، من الناحية الجوهرية، خدمة الدولة أمام الجمهور . ويتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أنه طرأت تغيرات على الإعلام الذي أصبح نقديا أكثر تجاه الجيش والشؤون الأمنية في إسرائيل، لكنه يرى أن هذا التغيير جزئي فقط في العلاقات بين الإعلام والجيش، ولم يتبن الإعلام ممارسة دور المراقب بصورة جوهرية للمجال الأمني .

وعلى صعيد آخر، لكن في السياق ذاته، كتب عميرام أورن مقالا بعنوان " إسرائيل، منطقة عسكرية! " . وبحسب أورن فإن جهاز الأمن يسيطر ويؤثر بأشكال مختلفة على أكثر من نصف مساحة إسرائيل، بما في ذلك هضبة الجولان، لكنه لا يشمل الضفة الغربية . ويؤكد الباحث على أن جهاز الأمن يُملي أيضا شكل استخدام المجال الجوي ومعظم المجال البحري (أو المياه الإقليمية) الإسرائيلي . وفيما يتعلق بالسيطرة على الأراضي فإن جهاز الأمن يتصرف كأنه إطار مستقل يعمل إلى جانب القطاع المدني وأحيانا بشكل منعزل عنه . ولذلك، يرى أورن أن القضايا المتعلقة باستخدام الأراضي لأغراض أمنية وعسكرية التي يجري حولها بحث أكاديمي أو حوار عام أو استيضاح مهني قليلة جدًا .

وخلاصة القول إن فصول الكتاب تلقي الضوء، وإن كان ذلك على عجل، على سيطرة العسكر على الحياة المدنية في إسرائيل . وبلغت هذه السيطرة حدا جعل الإسرائيليين يعتادون على الحروب، مثلما يشير أحد الفصول، خصوصا وأن الخدمة العسكرية هي أحد الأمور الاعتيادية، وحتى المهمة، في حياة الإسرائيليين " مثل الزواج والإنجاب " . وحتى أن عسكرة المجتمع الإسرائيلي أدت إلى قيام الضباط بنقل نمط سلوكهم في وحداتهم العسكرية إلى البيت لتصبح المرأة هي المسؤولة عن " المجال الخاص " والرجل، أي ضابط الجيش، هو المسؤول عن " المجال العام " .

وترى مديرة مشروع دراسة العلاقة بين الجيش والمجتمع في مركز علم السلوك في الجيش الإسرائيلي، ميتال عيران – يونا أنه حتى " النساء الشابات والعلمانيات والمثقفات يعدن إلى الأماكن التي حددها النظام البطريركي التقليدي بواسطة ثقافة وممارسة الجيش اللتين تُخضعان العائلة كلها للجيش " .